Information Sciences Letters
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576/isl/130504

The Hypothetical Phonics Analysis of Ancient Grammarians in Some Morphological Forms: an Attempt to Provide New Phonetic Interpretation

Ahmad Bsharat[1,*].

[1] Department of Arabic Language & literature, College of Arts, AlWasl University, Dubai, United Arab Emirates.

Received: 5 May. 2024, Revised: 17 Jul. 2024, Accepted: 15 Aug. 2024.
Published online: 1 Sep. 2024.

Abstract: The research seeks to re-research some of the morphological formulas that were analyzed by the ancient grammarians according to a method characterized by the assumption of an "**unused formal**" such as (qaiʔl\ قائل) according to some of them or (qãwil\ قاول) according to others. The research seeks to provide phonetic explanations that explain the changes according to the Morphemes Function without assuming an "unused formal.". Methods: The research is based on an analytical approach aimed at disassembling the structure of formulas to explain the phonics changes that occur on them. The research provides logical procedures to understand the relationship between the syllable and its function in the formula. as some of the phonetic analyses that have been provided by the ancient grammarians did not pay attention to the value of the function provided by the syllable in the formula structure, but their attention was focused on the interpretation of the function (vocalizations) as a phonetic action to clarify the sound form that occurs on the formula. Results: one of the research results is that the appearance of the (ʔ\ء) in the (Jaʔin\ جاءٍ) refers to the morphological morpheme (a+i) to provide the function of the Active Participle Conclusion: Conclusion: many of the phonetic interpretations of the ancient grammarians still need new phonetic reviewing, such as the matching between two syllables (ã\ ألف) and (ʔ\ ء), which are two syllables that do not match from a phonics perspective.

Keywords: Assumption, Morphology, Phonetic, Sounds, Structure.

*Corresponding author e-mail: ah_bsh_1979@yahoo.com

© 2024 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

التحليلات الصوتية الافتراضية عند الصرفيين القدماء في بعض الصيغ الصرفية محاولة لتقديم تفسيرات صوتية جديدة

أحمد بشارات.

قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الوصل ، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

ملخص الدراسة: يدرس البحث بعضًا من الصيغ الصرفية التي حللها الصرفيون القدماء وفق منهج اتسم بـ"**افتراض أصل البنية** " من مثل (**قائل\qã?il**) التي افترض لها الصرفيون أصلا وهو: (**قاال\ qããl**)، وَفق بعضهم، أو (قاول\ **qãwil**) وفق آخرين، ويسعى البحث إلى تقديم تفسيرات صوتية تعلل التغييرات وفق التصوّر الصوتي لعمل المورفيمات الصرفية دون "افتراض أصل البنية". ويقوم البحث على منهج تحليلي غاية تفكيك بنية الصيغ لتفسير التغيّرات الصَّوتيّة فيها، ويقدم البحث إجراءات منطقية لفهم العلاقة بين المقطع الصوتي ووظيفته في الصيغة، فبعض التحليلات الصوتية التي قدمها الصرفيون القدماء لم تهتم بقيمة الوظيفة التي يقدمها المقطع الصوتي في بنية الكلمة، بل كان الاهتمام منصبًا على تفسير وظيفة (الإعلال) بوصفه تغييرًا صوتيًّا يفسّر الشكل الصوتي الذي يطرؤ على الصيغة، ومن نتائج البحث أنّ التغييرات التي تطرؤ على الصيغة ترجع إلى سمات وظيفية صويتة، من ذلك: ظهور الهمزة في صيغة (جاءٍ)؛ إذ يرجع إلى تولّد مورفيم صرفي ذي مقطع منفصل (فتحة + كسرة) ، ليقدّم وظيفة الدلالة على وصف الفاعل. ومن نتائج البحث أنّه ما يزال كثيرٌ من التفسيرات الصوتية عند القدماء بحاجة إلى قراءات صوتيّة جديدة، من ذلك التقابل بين مقطعي: الألف (ا) = "ح ح"، والهمزة (ء) = "ص ح"، فهما مقطعان غير متطابقين من منظور صوتي؛ مما يجعل وجهة نظر الصرفيين في تفسير بنية الكلمات من مثل (قائل \ عاور) غير دقيقة.

الكلمات المفتاحية: الأصوات، البنية، المقطع الصوتي، الصوت الافتراضي، الصرف.

1. مقدمة

قدّم الصرفيون القدماء تحليلات صوتية أسهمت في إيجاد تفسيرات منطقيّة تفسّر التشكل الصوتيّ في الصيغ التي لم تجر على القاعدة، كما في "**قائل**" و"**جاءٍ**"؛ وذلك من خلال تفكيك الصيغ الصرفية وإعادة بناء أصواتها بصورة افتراضية (= صيغة غير مستعملة)، بحيث تكون المقاطع الصوتية المتجاورة سواء أكنت أصلية أو افتراضية متوافقة مع منطق التحليل الصوتي الذي اعتمدوه؛ وقد أسّس هذا المنهج إلى إقامة علاقة صوتية منطقيّة بين ألفاظ متشابهة صرفيا Corresponded of morphology وغير متطابقة صوتيًا Not Corresponded of Vowels كما في صيغتي (قائل\عاور)، ممّا أوجد وجهات نظر مختلفة في تفسير الفروقات الفاصلة بين تشابه الصيغ واختلاف بنيتها الصوتيّة؛ ولتطويع مُشكلة اختلاف العلاقات الصوتية وتشابه البنية الصرفية اتخذ الصرفيون منهجًا تمثّل في "**افتراض أصل البنية**"، أي افتراض أصل وهميّ يصحّ معه تفسير مراحل التكوّن الصوتي للبنية؛ وقد شاع "افتراض أصل البنية" في أغلب موضوعات الصرف كـ"الإعلال"، و"الإبدال"، و"الجموع"، و"النسب"، والتصغير" وغيرها؛ من ذلك قولهم في تعليل لحاق التاء في "**قُدَيديمة**" مصغرًا من "**قُدّام**" أنّها لفظة تلحقها التاء في أصل بنيتها المرفوضة، فأصل "**قدّام**"- وفق الصرفيين- هو "**قدّامة**".

تمثّل العلاقات الصوتية في بنية الكلمة علة منطقية للتغيرات التي تجري في الصيغة [17] فالأصوات بناء فيزيائي ذو قوة تأثيرية في بنية الكلمة؛ ممّا يفرض على المقاطع والأصوات تغيرات مطّردة وَفقًا لوظيفتها في السياق، فالبنية تخضع دائمًا للعلاقات الصوتية المتكوّنة [12]؛ وهذا يستدعي تعليل شكل البنية وهي تعمل في السياق؛ أي الشكل المُنجز في الاستعمال الفعليّ للغة، من غير افتراض صورة للبنية الصرفية؛ ذلك أنّ افتراض "أصل للبنية"، وإجراء تعليلات وفقًا للشكل المفترض هو تعليل يصحّ أن يكون ضمن البحث التاريخي للغة، أو دراسات الأصوات النطقية؛ أمّا أن يكون ضمن قضايا البحث الصرفي فلا بد لتلك التعليلات من أن تعتمد على تفسيرات وظيفية؛ فبعض التحليلات التي قدّمها الصرفيون تفسّر صورة البنية المفترضة لا صورة البنية المستعلمة فعليًا، وبعض الصيغ التي افترضها الصرفيون كـ"أصل" لبنيات مستعملة في السياق هي صيغ افتراضية مخالفة للاستعمال [6]، أي أنّها صيغ مفرّغة من وظيفتها الصوتيّة والصرفيّة والسياقيّة، وهذا يستدعي تساؤلا حول الأسباب التي دعت الصرفيين إلى افتراض صيغ صرفية لم يتم استعمالها في نظام اللغة العربية، ولعل ذلك يرجع إلى معرفة الصرفيين العرب القدماء بوجود إشكال في تقديم تفسيرات صوتيّة واضحة في بعض الصيغ، مما دعاهم إلى افتراض تشكّل صوتي يصح معه تفسير الشكل النهائي للصيغة.

وبالرغم من الإشكالات الموجودة في منهج الصرفيين القدماء في تفسيرهم بعض المسائل الصرفية من الناحية الصوتية، إلا أنّ جهودهم تشير بوضوح إلى حسهم العلميّ المتقد تجاه فهم العلاقات الصوتية، وإقامة تفسيرات توضّح كيف تؤثر الأصوات والصوائت ببعضها، وإلى جانب التفسيرات الصوتية البحتة، نلحظ –أيضًا- أنّ كثيرًا من افتراضات الصرفيين لـ"بنيات غير مستعملة" كان راجعًا إلى فهمهم العميق لوظيفة المقاطع في بنية الصيغة، من ذلك افتراضهم صيغة "قدامة" أصلا لـ"قدام"، وهو افتراض من أجل تفسير وظيفة التأنيث في "قديديمة".

وتأتي أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى تقديم تحليلات صوتية تقيم علاقة بين تحوّلات المقطع الصوتي ووظيفته في الاستعمال الفعليّ؛ يأتي ذلك من تصوّر علميّ يؤكد أن المقاطع الصوتية لها تأثير وظيفي في بنية الكلمة، أي أنّ أيّ تغييرات صوتية يجب أن تكون مُفسرة بناء على وظيفة المورفيمات الصرفيّة، ومن جهة أخرى يفترض البحث أنّ التشابه الصوتي في مقاطع الصيغ التي تجيئ على وزن واحد يؤدي إلى إجراء تغييرات مطابقة، لذا فإنّه من غير المنطقي أن نفترض أنّ صيغة (قائل) تمرّ بتغييرات صوتية لا تنطبق على صيغة (عاور)، إذ إنّ الصيغتين تقعان في شكل صوتيّ واحد، وإذا كان هناك اختلاف فذلك راجع إلى العلاقة الوظيفية بين بنية الصيغة ووظيفتها، فالعرب تستعمل صيغة (عاور) للإشارة إلى من يُعير الشيء أو يستعيره، جاء في لسان العرب:" وأَنشد ابْنُ الْمُظَفَّرِ:إِذا رَدَّ المُعاوِرُ مَا اسْتَعَارا" [24]، وتستعمل (عائر) للدلالة على من يشذّ عن سربه، كالناقة التي تعيرُ فتخرج من سربها فيقال: ناقة عائرة؛ وفي لسان العرب:"مَثَلُ المُنافِقِ مَثَلُ الشاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ غَنَمَيْنِ"...والعائِرةُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنَ الإِبل إِلى أُخْرَى لِيَضْرِبَهَا الْفَحْلُ"[24] ويمكن القول –الآن على الأقل- أن المورفيم الصرفي (= ا+ء) يقدم وظيفة تختلف عن المورفيم الصرفي (= ا+ و).

ويتبع البحث منهجًا تحليليًا يقوم على تفكيك بنية الصيغ لفهم علاقاتها الصوتيّة وفق منهج يتسم بالمنطقية ويفسّر التغيّرات الصَّوتيّة التي تطرؤ على الكلمةِ من غير أن يكون هناك افتراض لصيغ لا تتوافق مع نظام اللغة العربية صرفًا وصوتًا، فبعض التحليلات الصوتية التي قدمها الصرفيون القدماء لم تهتم بقيمة الوظيفة التي يقدمها المقطع الصوتي في بنية الكلمة، بل كان الاهتمام منصبًا على تفسير سمة (الإعلال) كإجراء صوتي لتوضيح الشكل الصوتي الذي يطرؤ على الصيغة. وفي هذا البحث ستدرس ست مسائل صرفية هي:

© 2024 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- تعليل الهمزة في "قائل وبائع"
- افتراض أصل البنية في "جاءٍ" وما جرى على وزنها
- إشكالية الأصل في "قام وباع" (فعل أو فال)
- جمع التكسير" جرو ودلو" وما جرى على المثل\ وظيفة مورفيم الجمع:
- تعليل زيادة التاء في بعض ألفاظ الظروف عند تصغيرها
- ثنائيات الجذر عند التعليل بالثلاثي (فعل)

وقد اعتمدنا في كتابة بعض الأصوات العربية على الاتفاقية الدولية لكتابة الأصوات IPA

1 الصيغ الصرفية الافتراضية، قراءة في وجهات نظر الصرفيين القدماء

1.1 تعليل الهمزة في "قائل وبائع"\ وجهة نظر الصرفيين القدماء

يعمل نظام العربية على تقديم وظيفة "وصف الفاعل\اسم الفاعل" من ألفاظ بنيتها في ثلاثة أصوات (ف\ ع\ ل) سواء أكانت صحيحة أو معتلة باستعمال الوزن **"فاعل"**؛ أي بإضافة مقطعين (ح ح + ح) (= ألف + كسرة) وذلك نحو: "ذهب\ ذاهبٌ؛ إلا أنّ الصيغ المتشكلة من أصوات معتلة لم تنسجم مع القاعدة [19]، فلا تصير الصيغة من غير الثلاثة الصحيحة إلى وزن (فاعل) إلا بافتراض بنية يصحّ معها اشتقاق الوصف على وزن "فاعل"، كما في: "قائلٌ" و"جاءٍ"، فالأصل الافتراضي لصيغة "قائل" هو (قالَ\ qããla)، وَفق بعض الصرفيين، أو (قاول\ qãwil) وفق آخرين، ثم تحولت عين الفعل (= و \ ي) إلى همزة، فصارت على (قائل\ qãʔil)

وللصرفيين وجهتا نظر في تفسير تحوّل عين الفعل المعتلة إلى (همزة)؛ إذ يرى سيبيويه أنهم "همَزُوا هذِه الواو والياءَ إذْ كانَتا معتلّتين وكانتَا بعْد الألفات" [15]، كالآتي في الأمثلة: (1: أ،ب):

(1)

أ. قَوَلَ	قاول	قائل
ب. بَيَعَ	بايع	بائع

فالهمزة تشكلت من مجاورة عين الفعل (= و \ ي) ألف فاعل الزائدة؛ لأنّهم يجعلون " قَوَلَ وبَيَعَ " أصلاً لـ " قال وباع".

غير أنّ تفسير تشكل الهمزة من مجاورة (و \ ي) ألف فاعل الزائدة منقوضٌ بمجيء صيغ تتطابق صوتيًا مع "قاول وبايع"، وذلك "عاور" و"صايد"، فألف فاعل الزائدة جاورت (و \ ي) في "عاور وصايد".

ويعلل الصرفيون بقاء صوتي (و \ ي) في بنية "عاور وصايد" بأنّ ذلك راجع إلى بقائهما في أصل الفعل [7]، إذ إنّ صوتي: (و \ ي) في "عاور وصايد" – بعرف الصرفيين- صوتان صحيحان [20]، غير أنّ هذا التعليل غير مقنع من الناحية الصوتية؛ فـ(و \ ي) من الأصوات التي لا يتم اعتراض الهواء فيها اعتراضًا كليًّا [2]، فهي ليست من الأصوات مقيدة المخرج كما يرى الخليل –أيضًا- بأنّها أصوات هوائية، يقول الخليل:" واليأء والواو والألفُ والهمزةُ هوائيَّةٌ في حيّز واحدٍ، لأنَّها لا يتعلق بها شيء"[21]، وإذا كانت بنية "قاول وبايع" تتطابق صوتيًا – في واحدة من مراحل تشكلها- مع "عاور وصايد" فإنّ الصيغتين يجب أن تخضعا لتفسير صوتي واحد؛ كأن يتماثل الوزنان في "قاول وعاور" و"بايع وصايد" ليصيرا إلى "قائل وعائر" أو "بائع وصائد"؛ أو إلى "قاول وعاور" و"وبايع وصايد"، غير نظام العربية يستعمل صيغتي: "قائل وبائع" مهموزتين، مقابلا لذلك يستعمل صيغتي: "عاور وصايد" غير مهموزتين، أي على أصلهما بـ(و \ ي)، على الرغم من التطابق الصوتي بين: "قاول\ عاور" و"بايع صايد" كما في الأمثلة (2:أ،ب):

(2)

أ. قـــاول Kãwil	ص ح ح	ص ح	ص
ب. عـــاور ʕãwir	ص ح ح	ص ح	ص

فالمقطع الصوتي (ح ح) (= و \ ي) هو المقطع المستبدل من الهمزة في بنية "قائل وبائع"، أي أنّ مقطع الهمزة (ء)(= ص ح) يتم استبداله صوتيًا بمقطع (و/ ي)، فلا مبرر لاستبداله في صيغة وعدم استبداله في صيغة أخرى مطابقة؛ ويرى عبدالقادر عبدالجليل أن صوت (و \ي) يساوي من جهة النطق والوظيفة صوت الهمزة (ء) [19]؛ فالهمزة لا تقدم معنى وظيفيًا في بنية "قائل وبائع" غير المعنى الذي يقوم به صوتا "الواو والياء" في صيغتي "عاور وبائع".

ومن وجهة نظر ابن يعيش فإنّ الحركات الطويلة (و – ي) في " قَوَلَ " و" بَيَعَ " تصير أولا "ألفًا طويلة"، ثم تصيران "همزة بعد قلبهما ألفًا" [25]، أي أنّ الألف تتشكل من التقاء الواو والألف، ثم تتشكل الهمزة من التقاء ألفين (= اا) كالآتي:

قَوَلَ	قاول	قال	قائل
qawala	qãwil	qããla	qãʔil

وبذلك يفترض ابن يعيش أصلين لأمثلة "قائل" و "بائع" هما: "قاول \ قال" و"بايع\ باع". ويرى بعض الصرفيين أنّ ألف "فاعل" تزاد على صيغة الفعل على نحو من الآتي:

"ذهب\ ذاهب"، و "قال\ قال"، و "باع\ باع"، و "جاء\ جاء"

فيتشكل في الصيغ ذوات العلل مقطع صوتي يعطلها في الاستعمال، ولا تجد إلى النطق بها على ذلك سبيلاً [8]، فلما التقت ألفان لزمك الحذف أو التحريك، ولو حذفت لذهب البناءُ، وصارَ الاسمُ على الفعْلِ، تقولُ فيهمَا: " قال"، و"باع" فُحرّكت العينُ لأنّ أصلَها الحركة، والألف إذا حركت صارت همزة [23]، غير أنّ وجهة نظر ابن يعيش تنطوي على إشكال في بنية المقاطع المستبدلة، فالمقطع ح ح = (= ا \ ã) مكوّن من حركتين، والمقطع "ص ح" (= ء) مكوّن من صامت

© 2024 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وحركة، وهما مقطعان غير متطابقين من منظور صوتي؛ مما يجعل وجهتي نظر الصرفيين غير دقيقتين، فوجهة نظر سيبويه منقوضة بمجيء صيغ من مثل "عاور وصايد" ووجهة نظر ابن يعيش تنطوي على إشكال استبدال مقطع (ح+ح) بآخر (ص+ح).

1.2 تعليل الهمزة في "قائل وبائع"\ وظيفة المورفيم المنفصل (ح ح+ح)

يعمل نظام العربية –بوصفه نظامًا اشتقاقيًّا- على تغيير وظيفة الصيغة من الدلالة على (الفعل Act) إلى الدلالة على (اسم الفاعل Active Participle) باستعمال مورفيمات صرفية هي (ا+ِ) في الأفعال الثلاثية، و (مُ +ِ) في الأفعال فوق الثلاثية، ويتشكل المورفيم الصرفي عن طريق الاشتقاق الداخلي (= تغييرات صوتية داخل الكلمة)، وهو مورفيم ذو مقطع منفصل، أي أنّه يتشكل من مكونين صوتيين غير متصلين ببعضهما كما آتيًا في كلمة (ذَاهِب):

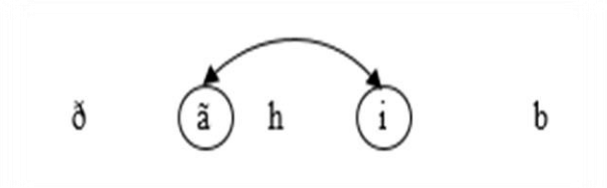

الرسم 1: مورفيم صرفي مكون من مقطعين (حركة طويلة وحركة قصيرة يفصل بينهما صوت صحيح

إذ يفصل المورفيم مقطع صوت (هـ \ h)، ولا يتغيّر شكل المورفيم الصرفي (a+i) في جميع الصيغ الفعلية Verb Form التي لا يكون في وسطها مقطع الألف (= َ + ا) كما في (ذهب\شرب \عور\صيد) كما في الجدول 1:

الجدول 1: ثبوت مقطع مورفيم اسم الفاعل في الصيغ الفعلية التي لا يكون في وسطها مقطع الألف (= َ + ا) (ح+ح)

صيغة الفعل	مورفيم اسم الفاعل	صيغة اسم الفاعل	المقاطع الصوتية
ذهَبَ	فتحة + كسرة	ذاهب	ذ + َ + ا + هـ + ِ + ب
شرب		شارب	ش+ َ + ا + ر + ِ + ب
عورَ		عاور	ع + َ + ا + و + ِ + ر
صيد		صايد	ص + َ + ا + ي + ِ + د

أما الصيغ التي يكون المقطع (ح ح) (= الألف) جزءا أصيلا من بنيتها، كما في (قال وباع)، فتقبل دخول المقطع القصير = "الكسرة" فقط للدلالة على وصف اسم الفاعل، غير أنّ الكسرة – والحركات عمومًا في العربية – لا تقع منعزلة (= دون صامت) في مقطع صوتي متوسط (= وسط الكمة)، وهذا يتطلب توليد صامت يتناسب مع حركة الكسر ولا يقدّم أي وظيفة تغيّر في معنى الكلمة، فكانت الهمزة مقطع صامت يحمل حركة الكسرة التي دخلت الصيغة للدلالة على وصف اسم الفاعل، كما في الصيغة الآتية:

قـــال قـائـل

qã?il qãla

وافتراض الصرفيين بأنّ "قول وبيع" أصلا لـ "قال وباع" لا يصحّ، فـ "قول، وبيع" صيغتان مفرغتان من دلالتهما على الفعلية داخل السياق، وهو ما يجعل صيغة "قال وباع" أصلين في الدلالة على الفعلية، وهما أصلان يحملان في بنيتهما مقطع(ح ح) (= جزء من مورفيم ثابت) يتم استعماله في تكوين وصف اسم الفاعل.

1.3 افتراض أصل البنية في "جاءٍ" وما جرى على وزنها

يعتور صيغة "جاءٍ" إشكال في أصل البنية؛ إذ ترجع هذه الصيغة إلى شكلين صرفيين وفقًا لوجهة نظر الصرفيين القدماء:

الأول، يعلل دخول "الهمزة" حملاً على أمثلة معتل العين (جَاءَ = قَالَ / جاءٍ= قائلٌ)

والثاني، يفسّر دخول "النون" في آخرها كأمثلة معتل اللام (جَاءَ، جَنَيَ = جاءٍ؛ دعا، دعو، داعٍ).

وكون (جاءٍ) محمولة على (قائل) فراجعٌ إلى علة معيارية تفسّر الهمزة المتولدة من قلب العين المعتلة إذا جاورت الألف الزائدة في وزن فاعل؛ لأنّك "إذا بنيت فاعلاً ممّا عينه علة وآخره همزة تَجاوَرَ همزتان، إحداهما عين الفعل، والأخرى لام الفعل، فلزم الهمزة التي هي لامٌ القلبَ إلى الياء لكسرة ما قبلها، لأنّه لا يلتقي همزتان في كلمة إلا لزم الآخرة منهما البدل، والإخراج من باب الهمز، فتقول: "جاءٍ" وكان الأصل: "جائِء" [23]، كما في "قاول، قائل" و "جايِء"جاءء"، فتولد من قلب العين بنية مرفوضة هي "جاءء" فدعا ذلك إلى إبدال الهمزة الأخيرة ياء، فصارت الصيغة إلى "جائي" جارية على المقصور، فصارت إلى "جاءٍ"، ووزنها "فاعل"

أما الخليل، فيقول:" فلما التقت همزتان كان القلب واجبًا، فأقول: جائي فاعلم، وشائي يا فتى، فالهمزة التي تلي الألف إنّما هي لام الفعل والتي لم تزل همزة، والمتأخرة إنّما هي عين الفعل التي كانت تهمز للاعتلال إذا كانت إلى جانب الألف" [23]، أي أن الهمزتين تحركتا من مكانهما كالآتي في الجدول 2 وفق الوزن:

الجدول 2: تحرك الهمزتين صيغة "جاءٍ وما هو على وزنها"

الوزن	فالع	فالع	فالع	فاعل	فاعل
الصيغة	جاءٍ	جائي	جاءء	جاءء	جايِء

© 2024 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

فلم يرق للخليل قلب الهمزة الثانية (لام الفعل) ياء؛ من جهة أنّ الصيغة تصير إلى شكلين صرفيين: الأول، من زنة (قال) والثاني، من زنة (دعا)، فكان أن جعل الصيغة في بنية افتراضية تعلل فقط دخول النون في آخرها، أما الهمزة (= عين الفعل) الواجب جلبها بسببٍ من مجاورة الألف الزائدة لعين الفعل المعتلة فتشكلت للعلة نفسها التي تصير بها لو كانت عين الفعل معتلة، غير أنّها أبدلت من الهمزة الصحيحة التي هي اللام، فاستقام بقاء الهمزة الثانية (= اللام) على أصلها، واستقام قلب العلة همزة، ثم جعلها علة مرة ثانية لعلة كونها طرفًا ومجاورة للهمزة؛ وفيه نظر من جهتين: **الأولى**، بنية المقطع في صيغة "جـيء" عند اشتقاق الفاعل منها تساوي بنية المقطع في صيغة "عاور وصايد"، فتصير الصيغة إلى حال لا يحسن معها قلب العلة همزة، كما تبين قبلاً في شرح "قائل وبائع"، كالآتي في الجدول 3:

الجدول 3: التوافق الصوتي في بنية المقطع في صيغة (جايء) و(عاور)

صيغة: جايء	جا	ي	ء
صيغة عاور	عا	و	ر
الوزن الصوتي	ص ح ح	ص ح	ص

وإن كان القدماء يقولون بذلك، إلا أنّ وجود الهمزة في الآخر يمنع من قلب العلة همزة منعًا لمجاورتهما، فإنّ صيغة من مثل "جاءء" لا تصحّ، من جهة أنّ قلب الياء الثانية همزة يؤدي إلى اجتماع همزتين. **الثانية**: أنّ حمل "جاءٍ" على "قائل وبائع"، يعلل فقط قلب العلة همزة من جهة أنّ الكلمة تصير إلى حال لا يصحّ في الاستعمال، وذلك أن تقول في "جاءٍ" :"جااء"، فتصير بالقلب إلى "جاءء"، ثم تسقط إحدى الهمزتين؛ لأنّهما لا تقومان بوظيفة في الكلمة، وهي –أيضًا- حالة لا تعلل دخول النون في الآخر، وقد فطن الخليل إلى ذلك، فجعل الصيغة في بنية يحسن معها القلب، وتعليل دخول النون، فأزاح العلة (= صوت العلة) آخرًا لتشبه الصيغة بنية المقصور وتحمل عليه؛ وذلك أنّ العلة صارت همزة لمجاورتها ألف فاعل الزائدة، ولما انقضى العارض ببعدها عن الألف رجعت إلى أصلها فصارت "ياء"، كالآتي في الجدول 4:

الجدول 4 : قلب الهمزة الثانية ياء لبعدها عن الألف

جـاء	جـاء	جاءء	جائـي	جاءٍ
فـعل	فـاعل	فـاعل	فـالع	فالعٍ

ويظهر من وجهات نظر الصرفيين السابقة تعسفٌ في تعليل ظهور الهمزة في وسط الصيغة مرة، وآخرها أخرى، وتعسفٌ في نقل الصيغة إلى أكثر من أصل افتراضي؛ غير أنّ تفسير ظهور الهمزة يرجع إلى تولّد مورفيم صرفي ذو مقطع منفصل (= ـَ + ـِ) كما في كلمة ذاهب في الرسم 1.

ويمكن أن تكون التغيرات الصوتية الآتية توضيحًا لحالة نقل الصيغة من الفعل إلى وصف اسم الفاعل كما في التقطيع الصوتي الآتي:

ج-ي-ء ⟵ **ج-ا-ء-ي** ⟵ **ج-ا-ء \ الجاء = الجاني**

dʒ-ã-ʔi ⟶ dʒ-ã-ʔi\ Al- dʒ-ã-ʔi ⟶ = Al dʒ-ã-ʔi dʒa-ya-ʔa

ثم سقطت الفتحة لأنها طرف بعد الكسرة التي هي جزء من مورفيم الصرف الدال على اسم الفاعل.

1.4 إشكالية الأصل في "قام وباع" (فعل أو فال)

لم يحسن في (قام وباع) أن تكونا منشقتين عن "قَوَمَ وبَيَعَ" كأصل لهما، لأنّك لو "رُمْتَ قلبَ الواو والياءِ في "قَوَمَ وبَيَعَ" وهمَا متحرّكتان لاحْتَمتا بحرَكَتيهما فعزَّتا فلم تنْقلبا"[8] ولا يحسن فيهما-بحسب الصرفيين القدماء- أن تكونا أصلين بصيغة "قال وباع" من جهة أن وزنهما لا يكون على (فعل)؛ حيث لا تساوي الألف في "قال وباع" عين الميزان في (فعل)، فوجب من ذلك أن تردا إلى أصل يحسن معه وزنهما على (فَعَلَ)، ويحسن معه تعليل استعمالهما على "قال وباع"، فاستقام لهم أن جعلوا (فعْل) ساكن العين أصلاً لهما فقالوا: هما "قوْم وبيْع"، فصارت الألف في "قال وباع" عينًا في (فعل) بعلة أنّ الألف واو أو ياء في أصل البنية. غير أنّ الإشكال الذي اعترض صيغة "قال وباع" من كونها ترجع إلى "قوْم وبيْع"، أنّه لا يصحّ النقل من "فعْل" ساكن العين إلى "فَعَلَ" متحركها؛ فلا تصير "قوْم وبيْع" إلى "قال وباع"؛ من جهة أنّ وزن فعْل يحمل صيغًا باقية على أصلها، وذلك "ثوب وشيخ" فتقول: أعطيتك ثَوبَك، ورأيت شَيخَك، فتكون صيغة "ثوب وشيخ" واقعة في نطاق التأثير الصوتي عينه في صيغة "قوْل وبيْع"؛ فلِمَ لم تصر بنية "ثوب وشيخ" إلى "ثاب وشاخ" بالعلة التي صارت بها "قوْل وبيْع" إلى "قال وباع"؟، فجرّهم ذلك إلى افتراض أصل لبنية "قال وباع" لا تُحمل عليه بنية "ثوب وشيخ"؛ فقدروا "قَوَمَ وبَيَعَ"[4] أصلاً عميقًا لهما، "إلّا أنّك لم تقلبْ واحدًا من الْحرفين إلّا بعدَ أنْ أسْكنْتَه اسْتثقالاً لِحرَكته، فصارَ إلى (قَوْم وبَيْع)، ثم انقلبَتا لِتَحرّكهما في الأصلِ وانْفتاح ما قبلِهما ففارقتا بذلك باب ثوب وشيخ، لأنّ هذين ساكنا العين ولم يسكنا عن حركة"[8] غير أنّ هذا التعليل يخرج الصيغتين عن نطاق تأثير العلاقات الصوتية في بنية الكلمة، إذ لا علة منطقية وراء إسكان حركة العين "قوْم، بيْع"، وهي واقعة وسطًا في تأثير حركتي الفتح، ولا علة وراء رجوعها إلى حركة الفتحة إذا سكنت واستقرت كما في "ثوب وشيخ". وذهب بعض المحدثين إلى أنّ بنية "قال وباع" ترجع إلى أصل من بنية قَوَمَ وبَيَعَ [22]، وقعت الحركة المتوسطة (= و\ ي) بين حركتين فضعفت ثم سقطت، فالتقت الفتحتان فشكلتا حركة طويلة من جنسهما، فصارتا إلى قال وباع، كالآتي في الخطوتين في الجدولين 5 و 6:

الجدول 5: ضعف الواو لوقوعها بين فتحتين

قـَـــ	و + ـَ	مَـــــــــ
ص ح	**ص ح**	ص ح
	حركة ضعيفة	

الجدول 6: سقود الواو لوقوعها بين فتحتين

قـــ	ـَ	**م**	ـَ	ـَ	**= قام**
ص	ح	ص	ح	ص ح ح ص ح	
			سقوط الحركة (الواو)		

سقطت الحركة المتوسط (= و \ ي) فالتقى حركتان من جنسٍ وهما الفتحة والفتحة فتماثلتا إلى حركة طويلة؛ وهو قول غير دقيق للأسباب الآتية:

- أنّ سقوط الحركة (= و\ ي) يلزم فيه سقوط المقطع (و \ ي) برمّته، ومن ثم لا يترتب عليه التقاء الفتحتين [6] لأنّ الفتحة الثالثة مركزها الصامت (= م) الذي يبعدها عن الفتحة الأولى، انظر البنية الصوتية الآتية في الجدول 7:

© 2024 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الجدول 7: مركز الفتحة الثالثة بعد الصامت (الميم)

قــ	َ	م	َ
ص	ح	ص	ح

صوت الميم يفصل الحركتين (الفتحة + الفتحة)

فلا يترتب من التقاء الفتحتين تقوية الفتحة الثانية ومدّها، لأنّهما غير متجاورتين.

- أنّه لا ينسحب على صيغ من مثل "ثوب وشيخ"، إذ وقوع (و\ ي) في "ثوب وشيخ" بين حركتين يضعفها، فكان يجب من ذلك أن تصيرا إلى الألف فتقول: ثاب وشاخ.
- إذا كان وقوع (و\ي) ضعيفتين بين فتحتين يصيّرهما إلى حركة طويلة من جنس الفتحتين، فإن احتمالية قلب الفتحة الأولى إلى ضمة في " قَوَلَ" وإلى كسرة في " بَيَعَ" واردة؛ من علتين:
- **الأولى**: أنّ بين الفتحتين صامتًا، فيكون الأثر بين الحركة المتوسطة (و\ ي) والحركة السابقة عليها أقوى؛ حيث لا فاصل بين الحركتين، فالفتحة الأولى تالية للصامت الأول، فتكون مجاورة للحركة المتوسطة (= و\ ي).
- **الثانية**: أنّ الحركة الأولى(= الفتحة في الفاء) تصير إلى حركة تجانس الحركة المتوسطة؛ وذلك عند إسناد الصيغ الجوفاء إلى أحد ضمائر الفاعل المتصلة، تقول: قُلت وبِعت [18]، من قال وباع، إذا صارت للفاعل، لأنّ الأصل أن تقول: قالْتُ وباعْتُ، فيتشكل "سياقات صوتية مرفوضة، عبارة عن مقاطع مديدة مفردة الإغلاق (ص ح ص) [18]، فيلزم تقصيرها لتصير الصيغ الى: قَلْتُ وبَعْتُ، ثم تصير حركة الفاء إلى حركة تجانس الحركة المتوسطة،" فما كانت عينه ياء أو محركة بالكسر تكسر فاؤه، ... وتضم فاء ما عدا ذلك"[18] فدلّ ذلك على أنّ الحركة المتوسطة ذو علاقة بالحركة السابقة في تشكلها الصوتي.

1.5 جمع التكسير" جرو ودلو" وما جرى على المثل\ وظيفة مورفيم الجمع:

ووزنه (فَعْل) (جرْوٌ)، لأنّه يرجع في أصل مادته إلى "جَرَوَ"\ فَعَلَ"، وكان حقه أن يصير في التكسر إلى (أفْعُل)، لأنّ الأصل (أدلُوٌ وأجرُوٌ) (ابن السراج، 1996) حملاً على (بحر أبحر) (سقال، 1996)، إلا أنّك إذا سميت بـــ(دلو) رجلاً واحتجت إلى إضافته إلى الياء لم يصحّ أن تقول فيه (أدلويّ)، لما يستثقل على اللسان؛ ولا (أدلُوٌ) لما يكره منه الضمتان (ابن الحاجب النحوي)، فكانوا أن قدروا أصلاً للصيغة يصحّ معه الإضافة إلى الياء، وذلك أنّ (دلوًا) وما أشبه لم تصر إلى (أدلِوٌ) اسمًا، ولا إلى (أدلِويّ) مضافًا البتة، وإنّما جرى في الصيغة من افتراضات الاعتلال ما يصيّرها إلى حال يصحّ فيه افتراضات التسمية والإضافة، يقول ابن جني:" ويجب عليك أن تلاطف الصيغة ولا تعازّها، فتقول: إنّهم أبدلو من ضمة العين كسرة فصار تقديره أجرٍوٌ وأدلِوٌ، فلما انكسر ما قبل الواو وهي لامٌ قلبت ياء، فصارت أجري وأدلي، وإنّما وجبَ أنْ يترتبَ هذا العملُ هذا الترتيب، من قِبل أنّكَ لمّا كرهتَ الواوَ هنَا لِمَا تعرّضت له من الكسرةِ والياء في (أدْلوي وأدْلويّ) لو سَميت بها رجُلاً بــأدلوٍ، ثم أضفتَ إليه، فلمّا ثقُل ذلك بدءُوا بتغيير الحركةِ الضّعيفة تَغييرًا عَبطًا وارْتجالاً، فلمّا صارتْ كسرةً تطرّقوا بِذلك إلى قلبِ الواو ياءً تطرّقًا صِناعيًا"[8]

ويلحظ من كلام ابن جنّي أنّ التغييرات التي طرأت على الصيغة (أدلن \ أجرٍ) لا ترجع إلى تفسيرات صوتية منطقية، بل هي تفسيرات اعتباطية غاية تفسير الوضع الاستعمالي للصيغة وهي في وزن (أدلن \ أجرٍ) التي أصلها (جرو \ دلو)، ومن خلال تقطيع بنية الصيغة (دلو \ أدلن) صوتيًّا، ومقارنتها مع صيغة (بحر\ أبحر) سنجد أن هذه الصيغ تستعمل الحركة (الضمة في: أبحُر) و(الكسرة في: أدلِن) لتقديم وظيفة الدلالة على الجمع، أي أن الحركات القصيرة في المقطع الأخير من الألفاظ التي صيغتها الأولى من وزن (فعْل = دلْو - بحْر) عند الجمع تستعمل مورفيم قصير لتغيير وظيفة الإفراد إلى الجمع، قارن التقطيع الصوتي تاليًا في الجدولين 8 و9 لتوضيح الانتقال من المفرد إلى الجمع مع بيان وظيفة مورفيم الجمع:

الجدول 8: المقاطع الصوتية في صيغة (دلوٌ)، وتظهر الحركات القصيرة في (الواو) وهي: ُ + ُ

دلوٌ	د	َ	ل	ُ ُ	ُ	ن
	ص	ح	ص	ح ح	ح	ص

الجدول 9: المقاطع الصوتية في صيغة (أدلن)

أدلِن	أ	َ	د	ل	ِ	ن
	ص	ح	ص	ص	ح	ص

بمقارنة الجدولين: 8 و 9 يتضح أن الحركة الطولة (الواو = ُ + ُ) تقوم بوظيفة مورفيم صرفي يدلّ على الإفراد، وفي وظيفة الدلالة على الجمع يظهر مورفيم الكسرة (ـِ) كبديل عنه، إلا أنّ ذلك يتم بعد حذف مورفيم الدلالة على المفرد؛ مع ملاحظة أن هذا التغيير الصوتي في مورفيمات الإفراد والجمع في الصيغ التي آخرها صوت علة (صوت = الواو) لا ينطبق على الصيغ التي آخرها أصوات صحيحة مثل صيغة (بحر \ أبحر)، بل في الصيغ التي آخرها صوت صحيح من وزن (فعْل) يتم الدلالة على الجمع بالخطوات الآتية:

- ينفصل مورفيم الدلالة على الجمع عن مورفيم الإعراب في آخر الكلمة
- يتحرك مورفيم الدلالة على الجمع دون تغييره إلى الكسر (=ـِ) إلى الصوت ما قبل الآخر
- يلتصق مورفيم الدلالة على الجمع مع علين الفعل، في كلمة أبحر يكون ملتصقًا مع صوت (ح)

1.6 ثنائيات الجذر عند التعليل بالثلاثي (فعل)

يعدّ الجذر الثلاثي الصحيح أصل الاشتقاق في الكلم في العربية، حيث تخضع ألفاظ اللغة إلى سلطة الميزان (ف ع ل)، وعلى ذلك تجري معظم ألفاظ اللغة العربية [22]، أما الألفاظ التي صار استعمالها على صحيحين فإنّها ترجع– بحسب اللغويين-إلى أصلٍ تكون فيه على ثلاثة أصوات صحيحة [10]؛ بحيث يصحّ وزنها بالأصول (ف ع ل)؛ وأنّ ما جاء منها على حرفين كالأدوات والحروف إذا صار اسمًا جعلته من ذوات الثلاثة بتضعيف حرفه الثاني، نحو "قد قدا" و"لو لوا" و"هل هلا"، قال الشاعر:

© 2024 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

لَيتَ شِعْرِي وأَينَ مِنِّي لَيتُ إنّ لَيتًا وإنَّ لِـوًا عَنَـاءُ [21]

وقال الآخر:

أُلامُ عَلَى لَـوٍ ولَو كُنْتُ عَالِمًـا بِأَذْنَابِ لَوٍ لَمْ تَفُتْنِي أَوائِـلُـه [15]

ولعلّ افتراض الجذر الثلاثي فيما استعمل على حرفين صحيحين يرجع إلى سببين:

الأول، أنّ الميزان في العربية يمثل الجذر الثلاثي للكلمة، فإذا كانت اللفظة على ثلاثة صحيحة فميزانها (ف ع ل)، وإذا كانت على صوتين صحيحين، فلا بد من افتراض أصل يحسن معه وزنها على (ف ع ل)، كأن تقول مثلا في "يـدٍ" وما شابه: "يدي" (ف ع ل)، لأنّه "لا يكون اسم على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث، يبين لك ذلك التصغير والجمع" [23]،

الثاني، أنّ الجذر **في** الميزان مبنيّ على أصول صحيحة (ف ع ل) فلا يصحّ إذًا أن يقابل الصحيح في الميزان ما هو علة في الاستعمال، لأنّ الحركة غير الصحيح؛ لذا لم يكن عند الصرفيين أنّ "قال وباع" من زنة (ف ع ل)، إنّما قالوا إن "فعل" هو "قول" وصارت "قال" إلى "فعل" بأصل البنية.

وقد مثل افتراض الأصل الثلاثي جانبان من الألفاظ ذوات الاثنين:

أحدهما، ألفاظ من صوتين صحيحين بحركات قصيرة

وذلك قولك: "أب، وأخ، ويد، ... وقد ذهب أغلب الصرفيين إلى أنّها ألفاظ من ذوات الثلاثة حذفت لامها، فـ "قد تجيء أسماءٌ لفظها على حرفين وتمامُها ومعناها على ثلاثة أحرف، مثل يدٍ ودَمٍ وفَمٍ، وإنما ذهب الثالث لعلّةٍ أنها جاءت سواكن وخلقتها السكون مثل الـ(ياء) في اللفظ (يدي) والـ(ياء) في اللفظ (دمي) في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكنًا اجتمع ساكنان فثبت التنوين لأنّه إعراب، وذهب الحرف الساكن، فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير، كقولهم: أيديهم في الجمع، ويُدَيَّة في التصغير"[21]؛ وقد توضحّ قبلاً أنّ علة جعل الألفاظ في ثلاثة راجع إلى فكرة الجذر الثلاثي في زنة (ف ع ل) [16] فالألفاظ " يد ودم وفم وأب..." مبنية من صامتين، غير أنّك إذا أردت جعلها في الميزان احتجت إلى ما يقابل اللام لتصير اللفظة على (ف ع ل)، وإن كانت غير مستعملة باللام، فالمسموع: "هذا أبٌ وتلك يدٌ..." أما قولهم إنّ الثالث يرجع إلى اللفظ بالتصغير والجمع، فمنقوض لأسباب منها:

- **أنّ** ياء التصغير من جهة نطقها كالحركة القصيرة، ومعلوم أنّ الثاني من اللفظة يحرك بالفتح، ويلحق ياء التصغير نون الإعراب، فينتج من ذلك مقطع ضعيف متوسط، كما في الجدول 10:

الجدول 10: التطقيع الصوتي لصيغة يدٌ ويديْ

يدٌ	ص	ح	ص	ح	ص	
يُديٌ	ص	ح	ص	ح	ص\ح(*)	ص

ولا يصحّ إسقاط المقطع الضعيف بعلة أنّ الياء مزيدة للدلالة على التصغير، فوجب من ذلك تقوية المقطع، ولا يقوى إلا بصوت من جنسه، فكانت الياء الثانية، وذلك قولك: يُـديـةٌ، فإذا وقفت على اللفظ من غير نون الإعراب زالت الياء العارضة، فتقول مثلاً في (دمٍ) عند تصغيره: (دُمَـي)، وبالنون تقول: (دُمَيٌ).

الثانية: أنّ الزيادة التي تلحقها بسببٍ من الجمع، ليست حجة على أنّها من ذوات الثلاثة؛ من جهة أن الجمع يطلب زيادة في اللفظ أو نقصًا لتمييزه عن المفرد كما في الأمثلة الآتية:

يد	أيدي
دم	دماء
رجل	رجال
أب	آباء
أخ	إخوة
كتاب	كتب
شجرة	شجر
محمد	محمدون

فالزيادة في الألفاظ إنّما هو للفرق بين وظائفها، لا للدلالة على أصليتها لغيرها، أو فرعيتها على غيرها، فليست الألف في "ذهاب" أصلاً من بنيتها، ولا الياء في "أيدي" أصل من بنيتها، وإذا كانت الياء أصلاً في أيدي، فما الهمزة إذا؟ فليست تلك الزوائد التي للجمع من بنية ألفاظ الجمع، إنّما يؤتى بها لتقدم وظائف صرفية أو نحوية [3] في الاستعمال.

- أنّ قولهم إنّ نون الإعراب ثبتت، واللام سقطت بسبب من التقاء الساكنين (=نون الإعراب واللام) قول غير مقنع؛ وذلك أنّ نون الإعراب عارض بسببٍ من العامل، وأنّ اللام أصل في البنية، فكيف يبقى العارض ويزول الأصل؟ ومعلوم أنّ الأصل أقوى وأبقى، فدل ذلك على أنّ الألفاظ ذوات الاثنين أصل بثنائيتها غير محذوفة اللام، وأنّ النون الداخلة عليها إنّما لأنّها ألفاظ تقبل الصرف؛ فهي مقيسة على قولك:

رجلٌ رجلٌ

يدٌ يدٌ.

* وضعت علامة ص دلالة على أن الياء صامت، وعلامة ح دلالة على أن الياء حركة، وفي الحقيقة لا يمكن اعتبار أن الياء صوت صامت في هذا المقطع ولا في غيره، فأصوات العلة هي حركات طويلة حتى لو كانت ساكنة

© 2024 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ثانيهما: ألفاظ من ذوات الصحيحين بحركة طويلة

فمن ذلك، "قال وباع" وما جرى على وزنهما، و"دعا ورمى" وما أشبه، فهذه ألفاظ في حقيقة نطقها على صوتين صحيحين بينهما علة طويلة [11]، فإذا أردت أن تقابلها في الميزان بما هو صحيح جعلت "قال وباع" على (فال)، و"دعا ورمى" على (فعا/ فعى)، لأنّ الألف حركة، والعين غير حركة، وجلّ الصرفيين يجعلون هذه الألفاظ ثلاثة في عدة أصواتها، آخذين بالاعتبار الزيادة الماثلة فيها عند الاشتقاق، كأن ينشق عن قَالَ قائلٌ وقولةٌ ومقولٌ وقولٌ، "فالألف إن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة، بل بدلا من أصل ياء أو واو" [1]؛ فصار عندهم أنّ الواو في "قول" ومشتقاته أصل في البنية، وليس كذلك؛ لأنّ الزيادة العارضة على أصل البنية إنّما هي لمعاني الصرف، وهي تقابل الزيادة فيما كان على ثلاثة صحيحة كالآتي مثلاً:

ذهب ذاهبٌ ذهابًا مذهوبٌ ذهبةٌ

قال قائلٌ قولاً مقولٌ قولةٌ

فالزيادة في بنية "ذهب" ليست أصلا فيها، وكذلك الزيادة في بنية "قال"

1.7 تعليل زيادة التاء في بعض ألفاظ الظروف عند تصغيرها

تزاد التاء التي للتأنيث في ألفاظ الظروف " قدام ووراء وأمام" عند تصغيرها، فتقول: قديديمة وأميّمة ووريّئة، و"إنّما أثبتوا التاء في التصغير فيما كان رباعيًا نحو: قديديمة وأميّمة ووريّئة لوجهين: أحدهما، أنّ الأغلب في الظروف أن تكون مذكرة، فلو لم يدخلوا التاء في هذه الظروف وهي مؤنثة لالتبست بالمذكر، والوجه الثاني، أنّهم زادوا التاء تأكيدًا للتأنيث، ويحتمل أيضًا وجهًا ثالثًا، وهو أنّهم أثبتوا التاء تنبيهًا على الأصل المرفوض، كما صححوا الواو في العود والحركة تنبيهًا على أنّ الأصل في باب (بوب ودار دور)، وهو أصل مرفوض على كل حال، فكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه" [5] فدل ذلك – بحسب الصرفيين – على أنّ تلك الألفاظ ترجع إلى أصلٍ التاءُ عمدةٌ فيه، أي أنّها من أصل البنية، كالآتي:

قدام قدامة

وراء وراءة

أمام أمامة

وكون هذه الكلمات مبنية على لفظ تلحقه زائدة التأنيث لفظًا فراجع إلى دلالتها على معنى المؤنث، فلو لم تكن التاء عمدة في أصلها لالتبست بمعنى المذكر، إذ التذكير هو الأغلب على الظروف، فلو ضغرت على " قديديم و وريّء وأميّم" كان معناها للمذكر، هذا قول الصرفيين، وهو صحيح، غير أنّه لا يلزم منه أن تكون التاء أصلا في الصيغة، من جهة أنّ زيادة التاء عند التصغير إنّما كان لغرض الدلالة على التأنيث، لأنّ التاء موضوعة لذلك [4] ولا يلزم من تلك الزيادة عدّ الأصل جاريًا عليها، كما أنّ تلك الألفاظ لا تلحقها التاء في غير التصغير، فكيف تدل على معنى المؤنث بغير التاء؟ يدل هذا على أنّ التاء ليست من بنية تلك الألفاظ، إنّما لحقتها شذوذًا، وزيدت في التصغير لغرض الدلالة على معنى المؤنث، ذلك أنّ لفظها في التصغير بغير التاء يجعلها مشبهة بالمذكر، تقول فيها: "قديدم، ووريّء وأميّم"، كأنّها مذكرات، فاحتيج للتاء لما هي موضوعة للتأنيث.

الخاتمة

أظهر البحث أنّ منهج التفكير الصرفي العربي فيما يخصّ إجراء التحليلات الصوتيّة ما يزال بحاجة إلى إعادة نظر، إذ إنّ كثيرًا من التفسيرات الصوتية التي تعدّ قواعد صارمة في تفسير بنية الكلمة العربية هي تفسيرات غير دقيقة، من ذلك ما أقامه علماء الصرف من تقابل بين مقطعين: مقطع الألف (ا) = "ح ح"، ومقطع الهمزة (ء) = "ص ح"، فهما مقطعان غير متطابقين من منظور صوتي؛ مما يجعل وجهة نظر الصرفيين في تفسير بنية الكلمات من مثل (قائل \ عاور) غير دقيقة.

النتائج التي توصل إليها البحث هي:

1. إنّ ظهور الهمزة في بنية "قائل وبائع" يرجع إلى تولّد مورفيم Morpheme صرفي يقوم بوظيفة الدلالة على الوصف من اسم الفاعل، وهذا المورفيم الصرفي يتكوّن من مقطعين: طويل (ح ح = â) وقصير (ح = i) وهو يكتب صوتيًا صرفيًا: (ا + ِ) (ã + i)، وتفرض العربية دخول أحد المقطعين وفقًا لبنية الصيغة، فالصيغ من مثل: "عَوِرَ، شَرِبَ" تقبل المقطع الطويل (ح ح) لتصبح "عاور وشارب"، لأن المقطع القصير (= i) من بنية الصيغة، أما الصيغ من مثل "صَيَدَ، ذَهَبَ" ðahaba فتقبل المقطعين لتصبح: "صايد\ ذاهب" ðãhib أي أنّه يتولّد مقطع طويل بإضافة حركة قصيرة = فتحة إلى حركة الفتح الأصلية، وثم يتم استبدال حركة الفتح الثانية بحركة الكسرة القصيرة.
2. الصيغ من مثل: "قَوَلَ وبَيَعَ" ليست أصلا كما يظن الصرفيون، فهما صيغتان غير مستعملتين في العربية، وتعدّ الصيغتان:"قال وباع"، هما الأصل، والمقطع الطويل وهو الألف (ح ح) يتم استعماله في تكوين وصف سم الفاعل.
3. ظهور الهمزة في صيغة (جاءٍ) يرجع إلى تولّد مورفيم صرفي (= ا + ِ) ، ليقدّم وظيفة الدلالة على وصف الفاعل؛ والكسرة (= i) في مقطع مورفيم الصرف تحلّ مكان الفتحة
4. الصيغ التي يكون المقطع الطويل (ح ح) (= الألف) جزءا أصيلا من بنيته دلالتها على الفعلية، كما في "قال وباع"، تقبل دخول المقطع القصير = "الكسرة" فقط للدلالة على وصف اسم الفاعل، غير أنّ الكسرة –والحركات عمومًا في العربية-لا تقع منعزلة (= دون صامت) في مقطع صوتي متوسط (= وسط الكمة)، وهذا يتطلب توليد صامت يتناسب مع حركة الكسر ولا يقدّم أي وظيفة تغيّر في معنى الكلمة، فكانت الهمزة مقطع صامت يحمل حركة الكسرة التي دخلت الصيغة للدلالة على وصف اسم الفاعل.
5. صيغة (أدلن) يدخلها مورفيم صرفي (= الكسرة) لتقديم وظيفة الدلالة على الجمع، بينما صيغة (أبحر) فيتحرك مورفيم الدلالة على الجمع من (ل) الفعل إلى (ع) الفعل

رموز الكتابة الصوتية والمقاطع الواردة **في البحث:**

- فتحة = a

© 2024 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- كسرة = i
- ضمة = u
- فتحة طويلة ā، مقطع تجاور ألفي المد (اا) = āā
- الهمزة: ء \ ʔ
- العين: ع \ ʕ
- صوت الواو = w
- صوت الياء = y
- مورفيم صرفي يقدم وظيفة الدلالة على اسم الفعل āi
- بنية المقاطع في ألفاظ العربية مكوّنة من صوامت وصوائت، وهي على ثلاث صور: مقطع قصير، ومقطع طويل، ومقطع مديد، وهي إمّا مقاطع مغلقة أو مقاطع مفتوحة، وهي كالآتي:

– مقطع قصير يرسم صوتيًا على: ص ح

– مقطع متوسط، وهو نوعان: متوسط مقفل، ص ح ص نحو كلمة "لَم"، ومتوسط مفتوح، ص ح ح، نحو كلمة "ما"

– مقطع طويل مفرد الإغلاق، ويرسم على ص ح ح ص، وأكثر ما يكون هذا المقطع في حالة الوقف على آخر اللفظ، نحو كلمة "جاذ"، ومقطع طويل مزدوج الإغلاق ويرسم ص ح ص ح نحو كلمة " بَحْرْ".

المراجع

[1] لأشموني. نور الدين أبو الحسن. (1990). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح شواهد العيني، بدر الدين: أبو محمود. القاهرة: إحياء الكتب العربية.

[2] إستيتية. سمير. (2008). اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج (الإصدار 2). عمّان وإربد: عالم الكتب الحديث، إربد، جدارا للكتاب العالمي، عمّان. تم الاسترداد من https://down.ketabpedia.com/files/bkb/bkb-ar03635-ketabpedia.com.pdf

[3] إمام. نهلة. (2004). أصول الأسماء الثنائية في اللغة العربية الفصحى دراسة صوتية صرفية تاريخية مقارنة في ضوء اللغات السامية. علوم اللغة، 7(3)، 255-354. تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/134590

[4] الاستراباذي. رضي الدين محمد بن الحسن. (بلا تاريخ). شرح كافية ابن الحاجب. (إيميل يعقوب، المحرر) بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية.

[5] أبو البركات الأنباري. عبدالرحمن بن محمد بن سعيد. (1957). أسرار العربية. (محمد بهجة البيطار، المحرر) دمشق: مطبعة الترقي. تم الاسترداد من https://cutt.us/YTl41

[6] البكوش. الطيب. (1992). التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (الإصدار 3). تونس: المطبعة العربية. تم الاسترداد من https://ebook.univeyes.com/9168

[7] الجاربردي. أحمد بن الحسن. (1984). مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، شرح الشافية (الإصدار 3). بيروت: عالم الكتب.

[8] ابن جنّي. أبو الفتح عثمان بن جنّي. (1992). الخصائص (الإصدار 2). (محمد علي النجّار، المحرر) المكتبة العلمية. تم الاسترداد من https://ia800901.us.archive.org/28/items/lis_a3m28/lis_a3m2801_2.pdf

[9] ابن الحاجب النحوي. أبو عمر عثمان. (بلا تاريخ). الإيضاح في شرح المفصل. (موسى بناي العليلي، المحرر) بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني. تم الاسترداد من https://ia803209.us.archive.org/13/items/WAQ114750/01_114750.pdf

[10] حلمي. باكزة رفيق. (1978). الثنائية في الميزان في اللغات العربية. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 1(2)، 58-79. تاريخ الاسترداد 16 3, 2023، من https://arabic.jo/ojs/index.php/JJaa/article/view/13

[11] الأب مرمرجي. الدومينكي. (1955). بحوث ومحاضرات، الثنائية والألسنية السامية. مجلة مجمع اللغة العربية(8)، 374-383. تم الاسترداد من https://archive.org/details/Baheeet.blogspot.com_201602

[12] سانفورد. أ. شين. (2010). النظام الصوتي التوليدي. (محمد نبيل يوسف، المحرر، و نوزاد حسن أحمد، المترجمون) بيروت، لبنان: الدار العربية للموسوعات. تم الاسترداد من https://2cm.es/tOZF

[13] ابن السراج. أبو بكر محمد بن سهل. (1996). الأصول في النحو (الإصدار 3). (عبدالحسين الفتلي، المحرر) مؤسسة الرسالة. تم الاسترداد من https://s3.eu-central-1.amazonaws.com/hi-library/IslamicBK/Lugha_Arabia/Nahw_Sarf/Usul_sarraj_3.pdf

[14] سقال. ديزيره. (1996). الصرف وعلم الأصوات (الإصدار 1). بيروت: دار الصداقة العربية. تم الاسترداد من https://ia803105.us.archive.org/18/items/ktp2019-bskn9533/ktp2019-bskn9533.pdf

[15] سيبويه. عمر بن عثمان. (1982). الكتاب (الإصدار 2). (عبدالسلام هارون، المحرر) القاهرة والرياض: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض. تم الاسترداد من https://books-library.net/files/download-pdf-ebooks.org-1524085483-794.pdf

© 2024 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

[16] السيوطي. جلال الدين. (1980). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (عبد العال سالم مكرم، المحرر) الكويت: دار البحوث العلمية. تم الاسترداد من https://ia600302.us.archive.org/25/items/HaMe3/HaMe306.pdf

[17] الشايب. فوزي. (2004). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة. إربد- الأردن: عالم الكتب الحديث. https://ia802209.us.archive.org/33/items/lis-group144/lis01572.pdf

[18] الشايب. فوزي. (1989). تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي. الكويت: جامعة الكويت. تم الاسترداد من https://down.ketabpedia.com/files/bkb/bkb-ar05453-ketabpedia.com.pdf

[19] عبدالجليل. عبدالقادر. (1998). علم الصرف الصوتي، سلسلة الدراسات اللغوية. دار أزمنة. تم الاسترداد من https://ebook.univeyes.com/23406

[20] العكبري. أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1995). اللباب في علل البناء والإعراب (الإصدار 1). (عبد الإله نبهان، المحرر) بيروت- لبنان - دمشق سورية: دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ودار الفكر، دمشق-سورية. تم الاسترداد من https://shamela.ws/book/6986

[21] الفراهيدي. الخليل بن أحمد. (2003). كتاب العين. (عبد الحميد هنداوي، المحرر) بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية. تم الاسترداد من https://archive.org/details/fra_20210729

[22] هنري فليش. (1983). العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد (الإصدار 2). (عبد الصبور شاهين، المترجمون) بيروت-لبنان: دار المشرق. تم الاسترداد من https://ia803206.us.archive.org/11/items/al-arabya_alfosha/al-arabya_alfosha.pdf

[23] المبرد. أبو العباس محمد بن يزيد. (1994). المقتضب. (محمد عبد الخالق عضيمة، المحرر) القاهرة: وزارة الأوقاف. تم الاسترداد من https://ia600108.us.archive.org/20/items/muqtadabPDF/Muqtadab_1.pdf

[24] ابن منظور. محمد بن مكرم بن على. (1994). لسان العرب (الإصدار 3). بيروت: دار صادر. تم الاسترداد من https://shamela.ws/book/1687

[25] ابن يعيش. موفق الدين أبو البقاء الموصلي. (2001). شرح المفصل (الإصدار 1). (إميل يعقوب، المحرر) بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية. تم الاسترداد من https://shamela.ws/book/13301/2289

© 2024 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.